

هل تغادر فرنسا الساحل الأفريقي على الطريقة الأميركية في أفغانستان

باريس - مع قرار فرنسا إنهاء عملية برخان العسكرية في منطقة الساحل الأفريقي وإلقاء الحمل على تحالف غربي تقوده الولايات المتحدة، تتصاعد حدة العمليات المسلحة في المنطقة بشكل مشابه لما يجري في أفغانستان.

ورغم أن قرار إنهاء عملية برخان اتخذ نهاية 2020، بعد ثماني سنوات من القتال ضد تنظيمي القاعدة والمنطقة بشكل مشابه لما يجري في أفغانستان.

ولا يريد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الانسحاب فوراً من الساحل كما أنه لا يريد في الوقت نفسه الغرق في الرمال المتحركة بالمنطقة.

ويسعى ماكرون لحل هذه المعادلة الصعبة، إذ أنه لا يريد أن يترك أحد أهم مراكز نفوذ بلاده في أفريقيا لقمة سائغة للروس والصينيين على وجه التحديد، خاصة بعدما خسر جمهورية أفريقيا الوسطى، التي أصبحت شركة مفترسة للقواعد وتجوّل فيها عقب إنهاء فرنسا عملية "سانغارييس" العسكرية في 2016.

وأشطن لا تبدو متحمسة كثيراً لقيادة عملية عسكرية في الساحل، أما الدول الأوروبية فلا يزال تدخلها العسكري محدوداً

وبعدما أطلقت باريس عملية سرفال في 2013، لوقف زحف المتمردين الطوارق والجماعات المتشددة القريبة من تنظيم القاعدة في شمال مالي، شكلت عملية برخان لتمتد إلى كامل دول الساحل الأفريقي الخمس (مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد وموريتانيا).

وإن وجهت برخان وقوات دول الساحل الخمس ضربات قوية للتنظيمات المسلحة في المنطقة، إلا أن العنف تفجّر على نطاق واسع وامتد من شمال مالي إلى معظم دول الساحل، بل إلى غاية دول غرب أفريقيا المدارية، وفي مرحلة ثالثة وصل إلى قلب أفريقيا الأستوائية وحتى جنوبها الشرقي.

ومنذ إعلان الرئيس الفرنسي في 10 يونيو الجاري، استبدال برخان بتحالف دولي أوسع، تشهد دول الساحل ارتقاعاً حاداً في العنف الذي ينسب معظمه إلى جماعات إرهابية تابعة للقاعدة أو داعش.

وهذا الوضع مشابه لما يجري في أفغانستان منذ قرار واشنطن الانسحاب منها، ما أدى إلى تصعيد طالبان هجماتها على أطراف المدن الرئيسية.

الاتحاد الأوروبي ينشئ وكالة جديدة تهتم باللاجوء

بروكسل - مهد المفاوضات في البرلمان الأوروبي وحكومات دول الاتحاد الثلاثاء الطريق لإنشاء وكالة لجوء جديدة تابعة للاتحاد الأوروبي، حيث أبرموا اتفاقاً يعمل على تحديث المكتب الأوروبي لدعم اللجوء القائم حالياً.

وتم إنشاء المكتب الأوروبي لدعم اللجوء في عام 2011 ويهدف إلى تنسيق التعاون بين دول الاتحاد في مسائل اللجوء.

ويصن الاتفاق على تحويل المكتب إلى وكالة مستقلة، مما يعزز موارده المالية وعدد موظفيه.

وتأمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي أن تزداد كفاءة نظام اللجوء في التكتل مع تحديث المكتب الأوروبي لدعم اللجوء ليصبح وكالة.

وعلى سبيل المثال يمكن إرسال مجموعة جديدة من 500 خبير مثل المترجمين الفوريين أو معالجي القضايا، لدعم الدول الأعضاء الواقعة تحت الضغط ولا يزال يتعين قبول البرلمان ودول الاتحاد الأوروبي للاتفاق رسمياً.

ورحبت المفوضية الأوروبية بالاتفاق وقالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين "سيساعد هذا في جعل إجراءات اللجوء لدينا في الاتحاد الأوروبي أسرع وأكثر اتساقاً".

وعام 2015 استقبلت أوروبا أكثر من مليون شخص فروا من الحرب والفقر. وبعد ست سنوات من هذا التدفق القياسي للاجئين شدد الاتحاد الأوروبي تدابير المراقبة على حدوده لكنه لا يزال يبحث عن سياسة لجوء فعالة.

وتحت الضغط انفجر نظام اللجوء الأوروبي المعروف بنظام دبلن الذي يولي بلد الدخول الأول في الاتحاد الأوروبي مسؤولية معالجة طلبات اللجوء، وذلك بعدما حمل اليونان وإيطاليا عبئاً كبيراً.

الاتحاد الأوروبي يأمل أن تزداد كفاءة نظام اللجوء مع تحديث المكتب الأوروبي لدعم اللجوء ليصبح وكالة

ودفعت الاختلافات في القوانين وإمكان تقديم المرفوضين طلبات لجوء في بلد آخر بعض المهاجرين إلى التنقل داخل الاتحاد الأوروبي.

ومؤخراً اعتمدت المفوضية الأوروبية "ميثاقاً جديداً للهجرة واللجوء" كان منظرًا بشكل ملح وأرجى الإعلان عنه أكثر من مرة. ويهدف هذا التعديل المنجز للجدل إلى وضع "آلية تضامن إلزامية" بين الدول الأوروبية في حال وجود عدد كبير من المهاجرين، وإرسال من رفضت طلبات لجوئهم إلى بلدانهم الأصلية.

ويصن الميثاق الأوروبي حول الهجرة واللجوء على وجوب مشاركة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي لا تريد استقبال مهاجرين في عملية إعادة طالبي اللجوء الذين رفضت طلباتهم من دول أوروبية أخرى إلى بلدانهم الأصلية.

جبهة تيغراي تفرمل التحالف الصاعد بين أديس أبابا وأسمرة

مجلس الأمن الدولي يعقد جلسة طارئة بشأن الحرب في تيغراي



القوات الإثيوبية والإريتريّة تتراجع

لعبت دوراً محورياً في حرب تيغراي لن تقف صامته. ولم تستبعد الطيب أن تكون تأثيرات الضغوط الدولية التي تلاحق أبي أحمد كبيرة بما يدفعه لأن يأخذ خطوة إلى الوراء ويفسح المجال للمفاوضات مع جبهة تحرير تيغراي ما يسمح له بالحفاظ على بعض المكاسب وتجنب مزيد من الخسائر.

وحال تمكن المجتمع الدولي من ممارسة ضغوط عملية لسحب القوات الإريتريّة من الأراضي الإثيوبية سوف تحدث تغييرات نوعية في المعادلة الراهنة تميل إلى صالح جبهة تحرير تيغراي على حساب أفورقي.

وأكدت الخبيرة في الشؤون الإفريقية أماني الطويل، أن التحالف بين إثيوبيا وإريتريا يواجه تعقيدات، وتشير المعلومات إلى إقدام الطرفين على تبادل السيطرة على بعض الأراضي، وأن أفورقي تمكن من السيطرة على بادمي الذي دارت حوله حرب ضارية بين البلدين في تسعينات القرن الماضي، بينما نشر أبي أحمد قوات في منطقة جيزرة الإريتريّة أملا في إقامة قاعدة عسكرية بحرية هناك.

وأضافت الطويل لـ "العرب" أن تفكير التحالف يأتي إذا اتخذ مجلس الأمن الدولي قراراً بتوقيع عقوبات على القوى المتورطة في انتهاكات ضد المدنيين في تيغراي، لأن كل طرف يحاول إلصاق التهمة بالآخر.

حملات القمع تزيد من حدة التوتر بين تركيا والاتحاد الأوروبي الذي يشعر بقلق متزايد من سياسات أردوغان

ويسيطر الخوف في تركيا مع تصاعد النزعة السلطوية لأردوغان الذي لم يستهدف فقط المؤسسة العسكرية وإنما كذلك الطبقة السياسية والأحزاب المعارضة.

وتعرض الرئيس التركي لتهجمات بالذكاتورية والاستبداد من قبل مسؤولين أوروبيين على غرار رئيس الوزراء الإيطالي ماركو دراغي وزير خارجية لوكسمبورغ جان اسلون، لكنه يعتبر كل تلك الانتقادات ومحاولات لضرب جهود البلاد نحو البناء والتقدم.

إثيوبيا الحفاظ عليه إلى إطار دولي واسع قد يؤدي إلى اتخاذ إجراءات وقرارات قاسية ضد الحكومة المركزية والنظام الإريتري الذي يعد أبرز الداعمين لحرب تيغراي.

أماني الطويل
العقوبات الدولية ستفكك التحالف بين أبي أحمد وأفورقي

وقدمت واشنطن تنويراً سابقاً في مجلس الأمن حملت فيه قوات إريتريا مسؤولية ارتكاب انتهاكات في تيغراي، كوسيلة ضغط لإخضاع الأطراف المختلفة لمفاوضات سياسية يصعب التنبؤ بنتيجتها حالياً.

وطالبت منظمات دولية والإدارة المؤقتة للإقليم بوقف إطلاق النار لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى سكانه، غير أن الحكومة الديمقراطية الواعدة والساعية للهدوء والمطالبة بسحب جائزة نوبل للسلام منه إلى مجرم حرب يشرف على مجازر بشعة في تيغراي.

وطلبت الولايات المتحدة وبريطانيا والاتنين عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي بشأن إقليم تيغراي يعززم أن تنتقد الجمعة، وهو ما يخرج الأزمنة من إطارها المحلي الذي حاولت

محكمة أوروبية تدين تركيا لاحتجازها قاضيا

ستراسبورغ (فرنسا) - دانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الثلاثاء مرة جديدة تركيا لاحتجازها قاضيا بعد محاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016، فيما يواجه النظام التركي بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان باستمرار انتقادات غربية بسبب تدهور سيادة القانون.

واعتبر بالإجماع القضاة السبعة في محكمة المجلس الأوروبي ومقرها ستراسبورغ، أن انقرة انتهكت بنوداً عدة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان عبر وضعها في الحبس الاحتياطي قاضيا سابقاً في المحكمة الدستورية وتفتيش منزله عدة الانقلاب الفاشل في



لا تجاوب تركيا مع الإدانات الأوروبية